

التي قتل فيها عدة ملايين من اليهود كانوا يشكلون القسم الاعظم من يهود أوروبا ، بالإضافة الى عدد أصغر من الوثائق المتعلقة ببعض الشركات والأشخاص .

لذلك لم تقتبس سلطات المدو التنظيم الوثائقي المتبع في البلاد الأخرى ، حيث كانت كل دولة تمارس سيادتها القومية وتتجمع لديها وحدات وثائقية منسجمة إدارياً وعلماً ، ورغم أن دور الوثائق لدى المدو استفادت من تجارب الأمم الأخرى في هذا المضمار ، إلا أنه ترتب عليها أن تشق طريقها على ضوء ظروفها وحاجاتها للتأشير على الحقيقة التاريخية بشكل يجعل الرأي العام العالمي يأخذ بوجهة نظرها رغم وضوح الحق العربي ، ومن هنا كان الخطر الكامن في تنظيم وثائقها بشكل مدروس ، وحاجتنا إلى تنظيم علمي يقابلها .

وبشكل قانون الوثائق والانظمة الملحقه به الاطار العام الذي نظمت ضمنه جميع الوثائق الموجودة في مختلف دور الوثائق في فلسطين المحتلة . وقد نص القانون على أن يعين المدير من قبل رئيس مجلس الوزراء ، وأن يكون هو المرجع الأعلى لإدارة الوثائق ، والمسؤول عن مديرية وثائق الدولة التي يقوم عليها مدير آخر يعتبر نائباً عنه ، كذلك أصبحت وثائق ما يسمى بجيش الدفاع الإسرائيلي (الوثائق التاريخية للقوات المسلحة الإسرائيلية التي أسست سنة ١٩٤٨) تشكل قسماً من وثائق الدولة ، وتقع بالتالي تحت إشراف المدير العام للوثائق . أما مدير الوثائق العسكرية فتابع لوزارة الدفاع . ويساعد المدير العام مجلس أعلى للوثائق ، وهو هيئة استشارية مزودة بصلاحيات خاصة لاتخاذ القرارات الحاسمة عند الاحتكام إليه ، ويتألف من ممثلين عن مختلف الوزارات ، ومن الوثائق التاريخية والمكتبة الوطنية ومكتبة الجامعة ، بالإضافة إلى عدد من الخبراء في التاريخ وعلم الوثائق ، ويجتمع المجلس عادة مرتين في السنة للاستماع إلى التقرير السنوي ومناقشته ، والنظر في القواعد والانظمة الجديدة وغير ذلك ، وترتبط به لجان يعينها المدير العام ، منها لجنة التصرف بالوثائق (رئيسها مدير وثائق الدولة أو مدير الوثائق العسكرية) وهي تدرس أمر اتلاف بعض الوثائق المحولة إلى المديرية العامة من مختلف المراجع المدنية أو العسكرية لعدم الحاجة إليها ، ومنها لجنة التنسيق للوثائق

العامة ، ورئيسها المدير العام ، مهمتها تحقيق التعاون بين مختلف الأجهزة القائمة على شؤون وثائقية وذلك بتحديد مدى نشاط هذه الأجهزة والتنسيق فيما بينها ، ومنها لجنة المصطلحات الوثائقية التي تبناها مجمع اللغة العبرية ومهمتها إعداد نيت كامل للالفاظ المتعلقة بعلم الوثائق باللغة العبرية ، ومنها لجنة حفظ المواد الوثائقية وترميمها ، وهي تدرس أمور ترميم الوثائق من حيث موادها ، والمحافظة عليها بشكل يجعلها جاهزة للاستعمال دائماً ، ويخول قانون الوثائق المدير العام حق مراقبة المحفوظات في جميع مؤسسات الدولة والسلطات المحلية ، وينطبق هذا طبعاً على مراكز الوثائق ، والمديريات التي تقوم على سجلات وثائقية والمؤسسات العامة فيما يتعلق بالوثائق فقط واتلافها أو نقلها إلى وثائق الدولة لحفظها بشكل سليم ، وقد أولى اتلاف الوثائق أهمية خاصة ، كما اتخذت بعد ذلك خطوة أخرى وهي إخضاع محفوظات وزارات الدولة ومؤسساتها إلى تفتيش أصولي ووضعت خطة موحدة لتنظيم هذه المحفوظات بغية تسهيل تفتيشها في المستقبل .

وفيما عدا وثائق الدولة ، اعترفت السلطات المعنية بدور الوثائق التاريخية التالية ، بناء على توصية المدير العام باعتبارها (وثائق عامة) : الوثائق الصهيونية المركزية (القدس) ، الوثائق التاريخية العامة اليهودية (القدس) ، الوثائق المركزية (بد ناسم) بالقدس ، وثائق الحركة العمالية ومتحفها (تل أبيب) ، وثائق حركة الكيبوتس المتحدة (عين حارود) ، وثائق معهد جابوتنسكي في إسرائيل (تل أبيب) ، وثائق وايزن (روجوفوت) ، وثائق الصهيونية الدينية (القدس) . وبموجب التعليمات والانظمة الصادرة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ ، أخضعت هذه الوثائق إلى نوع من إشراف المدير العام ، والزمتم برفع تقرير سنوي مفصل عن نشاطاتها ، والمواد الوثائقية التي تحصل عليها ، والتغييرات الطارئة على أجهزتها ، والقضايا الجديدة باهتمام المدير العام . أما الوثائق الموجودة في حوزة الأفراد ، فقد وضعها قانون الوثائق تحت إشراف مدير وثائق الدولة ضمن الصلاحيات التي أعطاه إياها على الوثائق بشكل عام ، سواء الحكومية منها أو العامة ، وذلك لضرورة جمع وثائق الحياة الاجتماعية اليهودية عبر العصور ، وعدم الاقتصار على الوثائق